الفصل الثالث : قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية

المحاضرة 07

1- نظرية التغيير الهيكلي:

تركز نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المختلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي، وذلك بتوظيف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية والاقتصاد القياسي لتصف كيف تحدث هذه العملية التحويلية.

وهناك مثالين شهيرين لمدخل نماذج التغيير الهيكلي هما:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينري.

1-1- نظرية التنمية لآرثر لويس:

يعتبر نموذج آرثر لويس من اشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينات القرن الماضي، ركزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الاولي الذي يعيش على حد الكفاف ، واصبح نظرية عامة في التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات واوائل السبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا في العديد من الدول خاصة الامريكية. وفي ظل هذا النموذج فان الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين ؛ احدهما زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف الآهل بالسكان ، يتسم بالانتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل. وهي الحالة التي يصنفها لويس بفائض العمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون اية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية فيه، والقطاع الآخر صناعي حضري حديث تتحول العمالة الزائدة إليه تدريجيا وتكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة واجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة ثابتة معينة (يفترضها لويس ب 30% حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث

القطاع الصناعي)، مما يؤدي إلى سرعة في حدوث التوسع يحددها لويس بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي. فمجرد الاستثمار يسمح بتوسع الإنتاج و زيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار ارباحهم. ما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة التشغيل، ويضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية لحدوث التغير الهيكلي في الاقتصاد.

حسب لويس يتميز القطاع التقليدي بالكثافة العمالية حيث قدرها بحوالي 80% إلى 90% من السكان، وقد وضع له فرضين:

الأول: فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الاسر باحجامها المختلفة في النشاط الزراعي يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر

الثاني: جميع المال الزراعيين يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الاجر الريفي الحقيقي يتحدد بالانتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالانتاجية الحدية.

نقد النظرية:

بالرغم من بساطة هذه النظرية وانسجامها مع التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي للبلدان الغربية، إلا أن الافتراضات الرئيسية التي تستند عليها لا تنطبق على الواقع الاقتصادي لمعظم بلدان العالم الثالث وذلك لثلاثة أسباب هي:

- افترضت النظرية ضمنيا بان عملية خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في هذا القطاع. فكلما كانت معدلات التراكم الرأسمالي أسرع، كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وازداد الطلب على الايدي العاملة. ولكن إذا افترضنا إعادة استثمار الأرباح في المعدلات الرأسمالية التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال، فمعنى ذلك إن فرص العمل الجديدة ستكون محدودة.و الواقع إن الأهم من هذا هو أن افتراض إعادة استثمار الأرباح لاينسجم أصلا مع واقع الظروف الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث، حيث يفضل معظم المستثمرين في هذه البلدان استثمار أموالهم في البلدان المتقدمة أو ايداعها في البنوك الأجنبية بدلا من استثمارها في بلدانهم وذلك لاسباب اقتصادية وسياسية هذا من ناحية، من ناحية أخرى فان الطبقة الرأسمالية في

البلدان الفقيرة تميل إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية السائدة في البلدان الغنية، مما يعني زيادة انفاقها على السلع الاستهلاكية الكمالية والسفر للخارج لأغراض السياحة بدلا من استثمار أموالها في المشروعات الإنتاجية، كما كان عليه الحال بالنسبة للطبقة الرأسمالية في البلدان الأوروبية خلال وبعد انتشار الثورة الصناعية؛

- افترضت النظرية وجود ظاهرة فائض العمل في المناطق الريفية والاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، إلا أن الواقع قد يكون عكس ذلك بالنسبة لبلدان العالم الثالث، لاسيما تلك التي تتسم بوجود الضغوط السكانية، حيث تكون نسبة البطالة مرتفعة في المدن الكبيرة إذ تعاني من بطالة سافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، حيث معدلات البطالة في القطاع الصناعي أعلى منها في المناطق الريفية على الرغم من وجود بعض المواسم التي يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي، وهو عكس ما افترضه لويس؛
- افترضت النظرية وجود سوق العمل التنافسي في القطاع الصناعي بينما تميل الأجور الحقيقية إلى الارتفاع في بعض بلدان العالم الثالث، مثل بلدان أمريكا اللاتينية ، حتى وجود نسبة عالية من البطالة، وذلك بسبب وجود التنظيمات النقابية التي تتمتع بقوة تساومية كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان .

انطلاقا مما سبق وبفرضية استخدام التكنولوجيا الموفرة للعمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في القطاع الزراعي وهروب رأس المال واستمرار معدلات الأجور في القطاع الصناعي الحديث، فان نموذج لويس استطاع إن يوضح عملية التنمية من خلال التفاعل القطاعي والتغير الهيكلي، ولكي يناسب ظروف وواقع البلدان النامية يجب تعديل فروضه وتحليلاته.

1-2- نظرية أنماط التنمية

ركز **Hollis Chenery** في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة

للنمو الاقتصادي، ولا يتم ذلك من دون مراعاة زيادة الادخار والاستثمار التي لم يشر اليها لويس في تحليله، وهو شرط ضروري للنمو ولكنه غير كاف، حيث يتطلب المزيد من التراكم الرأسمالي المادي والبشري، كما أن الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث يتطلب مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة، مثل الدوال الاقتصادية، والتغيير الإنتاجي، ومكونات الطلب الاستهلاكي، والتجارة الدولية واستخدام المصادر، وكذا التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر والنمو والتوزيع السكاني.

إن الاختلاف في مستويات التنمية بين البلدان النامية والمتقدمة أو حتى بين البلدان النامية نفسها يرجع بشكل كبير إلى مجموعة القيود المحلية والدولية، حيث تلعب القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة وحجمها المادي والسكاني، أو القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها(وهي قيود محلية) دورا في عملية التنمية للبلد، وهي ليست في غنى عن التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي والتجارة الدولية والمعونات والهبات(وهي قيود دولية) التي تفرض شروطها وبشكل مختلف على مسار التحول الذي سارت عليه البلدان المتقدمة حتى استطاعت تحقيق التنمية، وبالتالي فلدى البلدان النامية فرصا مقدمة ومعروضة من جانب البلدان الصناعية في فترات قيامها بالتنمية، هذا إلى جانب إن البلدان النامية جزء لا يتجزأ من نظام دولي متكامل وكبير، يمكن أن يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها.

يستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به **Hollis Chenery** والذي يحدد أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973، واعتمد في تفسيره لأنماط التنمية على المنهج القياس الاقتصادي، حيث توصل من خلال دراسته إلى عدة خصائص لعملية التنمية والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة التحضر وزيادة نسبة النمو؛
- إن خطوات التنمية من الممكن أن تتأثر وتتغير وفقا للعوامل المحلية والدولية، كذلك شملت التحويلات التراكم المضطرد لرأس المال المادي والبشري؛
- التغير في الطلب الاستهلاكي والتركيز على السلع الغذائية والضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المختلفة والخدمية؛

- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

إن التغيرات الهيكلية التي تم وصفها تمثل نموذجا متوسطا للتنمية من خلال الدراسة التجريبية على العديد من البلدان، وهي تقوم على فرضية أساسية مفادها أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسية متشابهة في جميع الأقطار، تختلف سرعة ونمط تطبيق التنمية بينها تبعا للظروف المحيطة بها، فالعوامل المحددة لعملية التنمية تشمل الهبات من الموارد الطبيعية وحجم البلد وسياسات الحكومة وأهدافها وتوفر رأس المال الخارجي والتكنولوجيا والبيئة التجارية الدولية مما يجعل التباين جوهريا أحيانا فيما بين الدول المتخلفة . على سبيل المثال فقد لوحظ أن ماليزيا وفنزويلا تأخر تصنيعهما فترة أطول حتى من بلد صغير غني بموارده. في حين أن البرازيل تصنعت في مرحلة مبكرة أكثر مما تم تأشيره في النموذج. إن تفسير هذا الانحراف يعود إلى الكميات الكبيرة من رأس المال الخارجي والتكنولوجيا التي استطاعت البرازيل جذبها إلى البلد. وعليه فان سرعة ونمط التنمية يمكن أن يختلف فيما بين البلدان طبقا للعوامل المحلية والدولية. لكن رغم هذا الاختلاف إلا إن دعاة هذه النظرية يؤكدون انه يمكن تشخيص بعض الأنماط التي تحصل في كل البلدان تقريبا خلال عملية التنمية

يمكن القول أن نماذج التنمية لشينري ترتكز على العملية المتتابعة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي، وان هذه النماذج متفائلة بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة، وهي قائمة على السياسات الاقتصادية الرشيدة التي من شأنها تتولد عملية تنموية ومتواصلة ذاتيا.